الأمم المتحدة

A/CONF.198/8/Add.7

Distr.: General
21 March 2002
Arabic
Original: English

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

مونتيري، المكسيك
١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٩ (د) من جدول الأعمال
الجزء الوزاري: اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية

ملخصات اجتماعات المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري باء - ٣، بشأن موضوع "التساوق لأغراض التنمية"

الأربعاء، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ (بعد الظهر)

موجز أعده رئيسا الاجتماع

رام شاران ميهات، وزير المالية (نيبال)

إنريك إغليسياس، رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

١ - تطرق الاجتماع إلى شتى أبعاد التساوق - الوطنية والإقليمية والدولية - وذلك فيما بين المؤسسات الدولية، وفيما بين المؤسسات الدولية والبلدان النامية، وفيما بين الأهداف والأدوات. ويعد التساوق فيما بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والجنسانية والاجتماعية والبيئية أمرا أساسيا. وسيكون تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد المختلفة تحديا رئيسيا من التحديات التي سيواجهها مؤتمر القمة العالمي. وبهذا المعنى، هناك ارتباط وثيق بين نجاح المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ونجاح مؤتمر القمة.

٢ - وتوفر أهداف التنمية في الألفية الجديدة إطارا عريضا للتساوق، لا فيما بين سياسات البلدان وبرامجها فحسب، بل وفيما بين المؤسسات المتعددة الأطراف أيضا.

210302 210302 02-29737 (A)
0229737

والالتزام بجوهر وروح مشروع توافق مونتيري للآراء ومتابعته ينبغي أن يعطي دفعة جديدة لتعبئة الموارد من أجل تنفيذه على نحو فعال. ولما كان قد نشأ توافق عريض للآراء على ضرورة التساوق، فإن الاهتمام يجب أن ينصب الآن على التدابير العملية والفعالة لتحقيقه. وسيقاس التساوق في نهاية المطاف بقدرته على تقليل أعداد الناس الذين يعانون الفقر.

٣ - وشدد عدة متكلمين على أن التساوق يجب أن يبدأ في الداخل، وبخاصة فيما بين مختلف الوزارات وأصحاب المصلحة الآخرين، إذا ما أريد للتوجيهات الموجهة إلى المؤسسات الدولية أن تكون متساوقة بنفس القدر. فلا يمكن أن يكون النجاح من نصيب طرف بمفرده أو سياسة بمفردها، فالنجاح لا يتحقق إلا بتضافر الجهود على نحو فعال. ومن الضروري في هذا الصدد كفالة تحسن أساليب الإدارة والتنسيق من أجل تحسين التساوق فيما بين البلدان والمؤسسات في مجال توفير المساعدة الإنمائية وفعالية استخدامها. وأكد الاجتماع على دور السياسات الوطنية كإطار لتحقيق التساوق، بما في ذلك من حيث علاقتها بورقات استراتيجيات الحد من الفقر. وشدد كذلك على ضرورة تحقيق التساوق بين السياسات الوطنية والالتزامات المتفق عليها على صعيد متعدد الأطراف. كما رأى الاجتماع أن التعاون فيما بين البلدان في القضايا التي يلزم معالجتها على الصعيد الإقليمي يمكن أن يعزز التساوق بين السياسات والإجراءات المتخذة.

٤ - وعلى الصعيد العالمي، رأى الاجتماع أن زيادة مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات الدولية تُعد أمرا بالغ الأهمية لتحقيق التساوق. وعلاوة على ذلك، فإن استراتيجية التنمية الفعالة ينبغي أن تسعى إلى الحد من التفاوتات القائمة في إمكانيات الوصول إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وكذلك التفاوتات بين قدرة رؤوس الأموال على الحركة والقيود المفروضة على تحركات قوة العمل. كذلك، ينبغي معالجة ضعف البلدان النامية إزاء الصدمات الخارجية وتكرر الدورات الاقتصادية وحدتها المتزايدة في تلك البلدان، وذلك من خلال استجابة أكثر ترابطا تتضمن تدابير تتعلق بالاقتصاد الكلي فضلا عن التدابير المالية والتجارية والاجتماعية. وبالمثل، فإن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل يجب ألا تأتي على حساب التدفقات الموجهة إلى البلدان ذات الدخل المتوسط، وإلا سترتفع حتما مستويات الفقر في هذه المجموعة الأخيرة من البلدان. كما أن أعباء الديون الخارجية يجب أن تكون في حدود قدرات البلدان على التحمل، وأن تكون متسقة مع الأهداف الموضوعة للحد من الفقر.

٥ - وأشار المتكلمون إلى أهمية تعزيز التساوق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن المؤسسات المالية الإقليمية. وشددوا على ضرورة

أن تأخذ التنمية مكانها في قلب جدول الأعمال السياسي العالمي. ورحبوا بالحوار الذي أثارته عملية مونتيري حول التنمية فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم صناع القرار، في المجالات السياسية والإنمائية والمالية والتجارية، وشددوا على أهمية مواصلته كاتجاه رئيسي جديد.

٦ - ورأى الاجتماع أن تحقيق التساوق في نظام التجارة الدولية يتطلب إزالة الحواجز التي تعترض طريق صادرات البلدان النامية، ولا سيما المنتجات الزراعية والمنسوجات. واعتبر الاجتماع إعلان الدوحة الوزاري والمفاوضات التجارية القادمة بمثابة فرصة لجعل نظام التجارة الدولية أكثر استجابة للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية وأكثر حساسية للأبعاد الاجتماعية والبيئية.

٧ - وشدد الاجتماع أيضا على ضرورة زيادة الاستثمار في تجنب حالات الصراعات التي تركت أثرها على كثير من البلدان النامية. فقد زادت تلك الحالات من عمق واتساع الفقر، حيث لم يستفد منها إلا من يتجرون في السلاح.

٨ - وأشار الاجتماع إلى أن تحسين فهم العلاقة بين أهداف التنمية في الألفية الجديدة والسياسات الأخرى المرتبطة بها واستغلال أوجه التآزر بينها هو أمر يقتضي المزيد من العمل التحليلي.

اقتراحات وتوصيات

٩ - وتقدم الاجتماع بالاقتراحات والتوصيات التالية:

- إقامة ''تحالف عالمي لتحقيق التساوق'' بين الالتزامات المعلنة من قبل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛
- معالجة الاتساق في البلدان المانحة بين المصالح والضغوط الوطنية من ناحية، وأهداف المساعدة الإنمائية من ناحية أخرى؛
- المواءمة بين سياسات مختلف المؤسسات وتدابيرها وإجراءاتها لكفالة اتساقها مع أهداف التنمية في الألفية الجديدة وتنفيذ تلك الأهداف، فضلا عن رصد النتائج وتقييمها؛
- على الأمم المتحدة، باعتبارها أكثر المحافل الدولية انفتاحا وأكثرها قياما على المشاركة، أن تظل في قلب المناقشات الدائرة بشأن تعزيز الترابط فيما بين التعاون الإنمائي وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية؛

- الاستفادة تماما من إمكانيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشجيع قيام حوار فعال من أجل تحقيق التساوق بين السياسات؛
- زيادة تعزيز آليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- إنشاء مركز لتبادل المعلومات على المستوى الوطني لتقاسم المعلومات، وتعزيز التنسيق فيما بين مختلف الوزارات والأطراف الأخرى، والاستفادة من نتائج مختلف المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة؛
- ضمان ألا توفر سياسات التعاون الإنمائي أي دعم مباشر أو غير مباشر لمشتريات الأسلحة التي تؤدي إلى الصراعات. فلا بد من منع استغلال الصراعات لتحقيق مكاسب مالية، وذلك من خلال تطوير أخلاقيات عالمية للتنمية؛
- تشجيع إضفاء الطابع الديمقراطي على أصول الحكم العالمية؛
- كفالة تحقيق التوازن بين برامج إصلاح الاقتصاد الكلي والخطط الاجتماعية؛
- يجب أن تدعم المساعدة الإنمائية الرسمية الاستراتيجيات الوطنية للبلدان المتلقية، ويجب ألا تكون مشروطة.